النشرة الالكترونية

العدد الثامن عشر

info@pacc.pna,ps

www.pacc.ps

@PACC.PAL

@palestiniananti-corruption 9222

الرئيس محمود عباس يتسلم التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام 2025

سلّم رئيس الهيئة د. رائد رضوان التقرير السنوي للعام 2025 لرئيس دولة فلسطين محمود عباس.

وأكد سيادة الرئيس دعمه الكامل لعمل هيئة مكافحة الفساد وطواقمها، مشيدا بالدور الذي تقوم به في حماية المال العام وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

وشدد سيادته على **أهمية ترسيخ قيم النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة الفلسطينية**، مؤكدا أن الجميع سواسية أمام القانون، وأنه لا أحد فوق القانون.

وأطلع د. رضوان، سيادة الرئيس، على أبرز إنجازات الهيئة ونتائج التقرير وما تضمنه على صعيدي إنفاذ القانون والتوعية والوقاية، إلى جانب مواصلة الهيئة إجراءاتها الرامية إلى تعزيز الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية، واتخاذ التدابير الوقائية التي تسهم في منع الوقوع في شبهات الفساد.

وأكد د. رضوان أن الهيئة تعمل **وفق الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030**، وتسعى جاهدة لمنع وقوع جرائم الفساد من خلال تعزيز التدابير الوقائية.

أعمال الهيئة على صعيد انفاذ القانون

خلال النصف الأول من العام 2026

تلقت الهيئة ما مجموعه **(368)** شكوى وبلاغ، توزعت وفقاً لآلية استلامها الى:

- (223) شكوى وبلاغ عبر الوسائل والتطبيقات الالكترونية.
- (123) شكوى وبلاغ من خلال الحضور الشخصي الى مقر الهيئة.
- (19) شكوى وبلاغ عبر المراسلات الرسمية.
- (3) شكوى وبلاغ عن طريق الرصد.

وأنجزت الهيئة ما مجموعه **(268)** شكوى وبلاغ من الوارد خلال نصف العام 2026 والمدور من سنوات سابقة، كانت على النحو الآتي:

1. **اصدار (15) قرار إحالة للنائب العام،** أغلق بموجبها (18) شكاوى وبلاغ، وذلك لوجود شبهات قوية بارتكاب المشتكى عليهم/المبلغ ضدهم لجرائم الفساد.
2. **حفظ (154) شكوى وبلاغ** لعدمً ثبوت أو توافر أركان لجرائم الفساد.
3. **رد (96) شكوى وبلاغ لعدم الإختصاص،** كون الوقائع المذكورة في الشكاوى والبلاغات ليس من اختصاص الهيئة ولا يندرج ضمن مفهوم الفساد المنصوص عليه في القانون.

بلغ عدد الاشخاص المشتبه بهم في الملفات التحقيقية المحالة للنائب العام

3
أنثى

28
ذكر

31
مشتبه به

تصنيف الملفات المحالة حسب القطاع.

- قطاع عام (9) ملفات.
- هيئات محلية (3) ملفات.
- اتحادات ونقابات (3) ملفات.

تصنيف الملفات المحالة حسب الجرم المشتبه به.

- إساءة استعمال السلطة (5) ملفات.
- الكسب غير المشروع (4) ملفات.
- الاستثمار الوظيفي (3) ملفات.
- التهاون في أداء الواجبات الوظيفية (2) ملف.
- الاختلاس (2) ملف.
- إساءة الائتمان (2) ملف.
- الحصول على منفعة شخصية (1) ملف.
- غسل الأموال (1) ملف.
- إعاقة سير العدالة (1) ملف.
- التزوير /إعطاء مصدقات كاذبة/ استعمال سند مزور (1) ملف.

تنويه:

قد يرد في الملف التحقيق أكثر من جريمة فساد

نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد

هل تعلم أن القانون يضمن لك الحماية إذا ساعدت في كشف الفساد؟ نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء هو حصنك القانوني لضمان سلامتك وسلامة من تحبهم أثناء مشاركتك في مكافحة الفساد.

لماذا هذا النظام مهم؟

لأنه يضمن حماية كاملة لك ولأقاربك والأشخاص المرتبطين بك، من أي أذى معنوي أو جسدي أو مالي، ويصون حقك القانوني بعدم التعرض للملاحقة جزائياً بسبب إفصاحك عن أي مخالفة.

من يشملهم الحماية؟

- طالب الحماية نفسه.
- الأقارب حتى الدرجة الرابعة.
- الأشخاص ذوو الصلة الوثيقة بطالب الحماية.

كيف يمكن طلب الحماية؟

1. تقديم طلب مكتوب إلى رئيس الهيئة باستخدام النموذج الرسمي.
2. إرفاق الأدلة والوثائق التي تثبت واقعة الفساد.
3. في الحالات العاجلة، يمكن تقديم الطلب خلال 7 أيام مع كامل المستندات.

حقوقك أثناء الحماية:

- الحفاظ على سرية جميع بياناتك.
- إمكانية تعديل مستوى الحماية (تخفيفها أو تشديدها) أو إعادة منحها عند الحاجة.
- طلب التعويض إذا تعرضت لاعتداء جسدي أو مادي أدى لعجز وظيفي.

استلمت الهيئة خلال النصف الأول من العام ما مجموعه (16) طلب حماية توزعت كالآتي:

حسب نوع الحماية:

- (13) طلب حماية شخصية.
- (9) طلبات حماية وظيفية.

تنويه: قد يرد في طلب الحماية نوعين أو أكثر من أنواع الحماية.

حسب الجنس:

- (10) طلبات حماية تم استلامها من ذكور.
- (6) طلبات حماية تم استلامها من إناث.

حسب طريقة التقديم:

- (4) طلبات حماية تم استلامها يدوياً.
- (12) طلب حماية تم استلامها الكترونياً.

حسب جهة طالب الحماية:

- (5) طلبات حماية من افراد.
- (5) طلبات حماية من موظفي القطاع العام.
- (2) طلب حماية من موظفي أجهزة أمنية.
- (2) طلب حماية من موظفي الهيئات المحلية.
- (2) طلب حماية من جمعيات.

- **تم قبول (2) طلب حماية، وذلك لاستيفاءهم الشروط الواردة في طلب الحماية**
- **تم رفض (14) طلب حماية، بسبب انتفاء العلاقة السببية بين الضرر الواقع وسببه.**

اقرار الذمة المالية ليس إجراءً شكليًا...

بل أداة أساسية لحماية النزاهة وتعزيز الشفافية في فلسطين؟

وفقًا لأحكام القانون الأساسي المعدل لعام 2003 وتعديلاته

وقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته...

يلتزم المسؤولون والموظفون وفقاً لأحكام قانون مكافحة الفساد بتقديم إقرار الذمة المالية.

كل من:

***رئيس الدولة**

*** رئيس وأعضاء المجلس التشريعي**

***القضاة وأعضاء النيابة**

*** رئيس وأعضاء مجلس الوزراء**

***رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة**

*** رؤساء الأجهزة الأمنية وكبار ضباط الأجهزة الأمنية**

***رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية**

*** رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة**

***رؤساء وأعضاء الجمعيات والأحزاب والنقابات المدعومة**

*** السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي**

وكل من يملك صلاحيات مالية أو حق التوقيع أو يعمل في لجان العطاءات والمشتريات.

كل من يشغل موقع مسؤولية... وكل من يملك قرارًا ماليًا أو إداريًا...

هو جزء من منظومة النزاهة.

إقرار الذمة المالية ليس إجراءً روتينيًا...

بل التزام أخلاقي وقانوني يعزز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

الشفافية مسؤولية... والنزاهة تبدأ بالإفصاح.

خلال النصف الأول من العام:

- استلمت الهيئة (901) اقرار ذمة مالية من مكلفين خاضعين.
- كلّفت الهيئة (1989) خاضعاً بتعبئة اقرار ذمة مالية.

لتنظيم الهدايا الرمزية والبروتوكولية

نظام جديد يعزز مبادئ النزاهة والشفافية

اعتمدت الحكومة الفلسطينية نظام جديد لتنظيم الهدايا الرمزية والبروتوكولية، بتنسيب من هيئة مكافحة الفساد، **ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 25/05/2026، العدد (238)**، وذلك استناداً إلى أحكام قانون مكافحة الفساد والتشريعات ذات العلاقة، في إطار تطوير المنظومة التشريعية الناظمة للوظيفة العامة

ويهدف النظام إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، وتنظيم آليات التعامل مع الهدايا الرمزية والبروتوكولية التي قد يتلقاها شاغلو الوظائف العامة، بما يسهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة والحد من تضارب المصالح.

وأكد النظام على مبدأ حظر طلب أو قبول الهدايا المرتبطة بالوظيفة العامة، مع السماح بالهدايا الرمزية والبروتوكولية وفق ضوابط وإجراءات محددة، حيث عرّف الهدايا البروتوكولية بأنها الهدايا المقدمة في إطار العلاقات الرسمية والدبلوماسية بهدف التعبير عن الاحترام المتبادل وتعزيز العلاقات الرسمية.

واستحدث النظام آليات أكثر تفصيلاً للإبلاغ عن الهدايا البروتوكولية ودراستها من خلال لجان خاصة، بما يضمن اتخاذ قرارات موضوعية ومعللة بشأن كيفية التصرف بهذه الهدايا، وتطرق النظام إلى إجراءات خاصة للتعامل مع الهدايا التي يتلقاها كبار المسؤولين، من خلال لجان خاصة تتولى دراسة هذه الحالات ورفع التوصيات اللازمة بشأنها.

وأولى النظام أهمية خاصة للشفافية، حيث ألزم الجهات المختصة بإعداد سجل خاص للهدايا البروتوكولية وتوثيق بياناتها والقرارات المتخذة بشأنها، مع نشر السجل على المواقع الإلكترونية للجهات المعنية، بما يعزز الإفصاح والرقابة المؤسسية.

نحو خدمات أكثر شمولاً وانصافاً

ملتقى تعزيز وصول الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة الى آليات الشكاوى ومكافحة الفساد

أوصى المشاركون في الملتقى :

1. ضرورة وضع أدوات لتنفيذ سياسة ادماج الإعاقة وموائمة مبادئها مع اجراءات الهيئة المعتمدة وجميع أعمالها لضمان شمول الاشخاص ذوي وذوات الاعاقة في أعمال وخدمات هيئة مكافحة الفساد.
2. تنفيذ برامج توعوية تستهدف قطاع الإعاقة من خلال المؤسسات التمثيلية لذوي و ذوات الاعاقة للتعريف بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة و آليات التبليغ.
3. تشجيع الجميع وخاصة المؤسسات التمثيلية بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد لانتاج معرفة وأدلة حول العلاقة بين الفساد والاعاقة.

حيث أكد نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد جمال قاش أن فلسطين تمتلك منظومة تشريعية متقدمة تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشدداً على أهمية تعزيز الإجراءات العملية التي تضمن وصولهم إلى خدمات الهيئة وآليات الشكاوى دون تمييز، بما يعزز مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة وترسيخ قيم النزاهة والشفافية.

الهيئة توفر طابعة بريل لتدعم حق الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في الإبلاغ عن الفساد

في إطار التزامها بتعزيز مبادئ الشمول وتكافؤ الفرص، وتأكيدًا على التزام الهيئة بإزالة العوائق أمام وصول جميع فئات المجتمع إلى آليات الإبلاغ عن الفساد، بما يعزز حقهم في المشاركة في جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وترسيخ مبادئ الشفافية وسيادة القانون.

حرصت هيئة مكافحة الفساد على **توفير طابعة بريل** لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية إلى خدماتها، وتمكينهم من تقديم شكاوى الفساد بكل استقلالية وسرية.

وبتوفير هذه الطابعة أصبح بإمكان ذوي الاعاقة البصرية طباعة النماذج والمواد التوعوية بلغة بريل، والاطلاع على حقوقهم وإجراءات تقديم الشكاوى بصورة مستقلة، بما يعزز ثقتهم بالخدمات التي تقدمها الهيئة ويؤكد التزامها بتوفير بيئة أكثر شمولًا وإتاحة.

الإبلاغ عن الفساد

واجب وطني ومسؤولية مجتمعية وشراكة حقيقية في حماية المال العام وتعزيز منظومة النزاهة، وهو ملزم بموجب القانون.

الهيئة وبالتعاون مع الهيئة الوطنية الايطالية لمكافحة الفساد تطلقان حملة الابلاغ عن الفساد.

وأكد نائب رئيس الهيئة جمال قاش أن الحملة تهدف الى تثقيف الجمهور بكيفية تقديم الشكاوى والبلاغات، وتعزيز الثقة في آليات التبليغ، وضمان وصولها لجميع الفئات. من خلال عمليات شفافة وخا ضعة للمساء لة، وتع زيز وعي الجم هور بأه مية التب ليغ عن الف ساد وآث اره المجتمع ية، وتوفير إرشادات وآليات وأدوات عملية لتبسيط إجراءات التبليغ للمبلغين، مما يجعل التبليغ متاحًا ومفهومًا للجميع، وذلك بحضور ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والكليات الجامعة، وعدد من الطلبة وموظفي الهيئة.

صمتك عن الفساد ثمنه مستقبلنا

بلغ واحمي أولادك

في اليوم العالمي

للمبلغين عن الفساد

نظمت الهيئة لقاءً تضمنت الجلسة الأولى من اللقاء عرضاً حول الحملة الإعلامية: **تعريف الجمهور بكيفية الإبلاغ عن شبهات الفساد والإجراءات اللازمة**، والتوعية الوقائية من الفساد وتعزيز النزاهة والحوكمة في فلسطين واستراتيجيات الاعلام والتواصل مع الجمهور.

أما الجلسة الثانية فكانت حول الإبلاغ عن الفساد آليات **وإجراءات الإبلاغ عن شبهات الفساد** لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والممارسات الفضلى على المستوى الدولي، **وحماية الشهود والمبلغين في الممارسة العملية.**

وتخلل الجلسة الثالثة نقاشاً مع مؤسسات المجتمع المدني وممثلين عن الجامعات حول **أهمية الإبلاغ ودور مختلف القطاعات في تعزيز ثقافة الإبلاغ عبر الانخراط في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030.**

أنجزت الهيئة دراسة بعنوان إدارة مخاطر الفساد في قطاع النقل الحكومي المدني الفلسطيني (الشراء، والتسجيل، والترخيص، والتأمين، والصيانة، والرقابة، والبيع)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والتي تهدف الى رصد مخاطر الفساد التي لها تأثير فعال على جودة الخدمات التي تقدمها وزارة النقل والمواصلات، ووضع الخطط الكفيلة لمواجهة هذه المخاطر من خلال منع وقوعها، أو الحد من آثارها السلبية على الوزارة، وإدارة التمويل العام، وجودة الخدمة المُقدمة للمواطن.

كما تُساهم هذه الدراسة في مساعدة الوزارة على ضبط العمليات التشغيلية المتعلقة بالمركبات الحكومية في القطاع المدني، ومنع احتمالية وجود أي استغلال للمنصب العام فيما يتعلق بالمركبات الحكومية في مراحلها المختلفة (الشراء، والتسجيل، والترخيص، والتأمين، والصيانة، والرقابة، والبيع)، والمساهمة في تحصين الموظفين من الوقوع في شبهات الفساد.

وتشكل هذه الدراسة ثمرة مبادرة ونموذجاً رائداً في كيفية التعامل الاستباقي والمنهجي مع مخاطر الفساد في القطاعات الحيوية، لاسيما في وزارة النقل والمواصلات، حيث تجسد أفضل الممارسات في الشراكة المؤسسية والتعاون الدولي لتعزيز النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد.

وتأتي أهمية الدراسة من الناحية العملية في أنها من الممكن ان تساعد على التغلب على التحديات ونقاط الضعف التي قد تشوب التعامل مع المركبات الحكومية في مراحلها المختلفة، وتجنيب الموظفين من الوقوع في شبهات الفساد، وتعزيز بيئة النزاهة في الوزارة، ومساعدتها على الاستمرار والتطور والقيام بدورها على على الوجه الأفضل، إضافة إلى تعزيز تقديم الخدمات للمواطنين على نحو محايد وموضوعي، وتقليص الخسائر في التمويل العام.

كما يُشكل إعداد هذه الدراسة تجسيداً لدور هيئة مكافحة الفساد في تعزيز التدابير الوقائية وتعزيز منظومة النزاهة والوقاية من الفساد، في الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، لذا فإن الدراسة تُعزز الشراكة بين الهيئة ووزارة النقل والمواصلات؛ والتي تصب في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

المسابقة الشبابية الإعلامية

للنزاهة ومكافحة الفساد

أطلقت الهيئة المسابقة الشبابية الاعلامية للنزاهة ومكافحة الفساد والتي تهدف لتعزيز قيم النزاهة والحوكمة ونشر الوعي بمبادئ الشفافية والمساءلة بين أوساط الشباب.

تفتح المسابقة أبوابها للشباب المبدع من (15-25) عاماً

لاظهار مهاراتهم المهنية في قضايا النزاهة في مجالات

الابداع المرئي: (الفيديو القصير، انتاج فوكس بوب، فيديو ريل).

أخر موعد لاستلام أعمالكم الابداعية 30 تموز 2026.

تخصص الهيئة مكافآت مالية للأعمال الفائزة المتميزة.

الاجتماع الاول للفريق الوطني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية

أكد د. رضوان أن إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030 تم بطريقة تشاركية، استندت إلى تقييم التجارب السابقة، وتحليل الواقع الوطني، والاستفادة من أفضل الممارسات، بما يضمن أن تكون الاستراتيجية قابلة للتنفيذ وقادرة على تحقيق أثر ملموس على أرض الواقع، وتنفيذها مسؤولية وطنية تتطلب تضافر الجهود.

وقال إن تشكيل الفريق الوطني يعكس إيماننا العميق بأن مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال شراكة حقيقية وتكامل فعّال بين مختلف مؤسسات الدولة والقطاعات ذات العلاقة، وهو الفريق الأول الذي يتم تفعيله على المستوى الوطني بهدف انجاح تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

وأوضح بأن نظام المتابعة والتقييم هو ركيزة أساسية لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية، حيث لا يقتصر دوره على متابعة الأنشطة، بل يمتد ليشمل قياس النتائج والتأثير، وتوفير بيانات دقيقة تدعم اتخاذ القرار، وتساعدنا على رصد التقدم ومعالجة التحديات بشكل مبكر.

وناقش الاجتماع الإطار العام لتنفيذ الاستراتيجية، وآليات العمل المقترحة للفريق، حيث تم التأكيد على أهمية التكامل والتنسيق بين مختلف الشركاء، وتعزيز الالتزام بالأدوار والمسؤوليات المحددة لكل جهة، بما يضمن التنفيذ الفاعل وتحقيق النتائج المرجوة.

محاضرات طلبة الدبلوم المهني المتخصص

"جرائم الفساد - مسار غسيل الأموال"

تنظم الهيئة لقاءات عملية لطلبة الدبلوم الهمني المتخصص في جرائم الفساد بشكل مستمر في مجالات عملها المختلفة والتي منها:

- نظام حماية المبلغين والشهود.
- منظومة الامتثال في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.
- استعراض الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030، ونظام المتابعة والتقييم.
- التعاون الدولي"، ركزت خلالها على أهمية التعاون الدولي في مكافحة الفساد وغسل الأموال.

اجتماع مجموعة عمل قطاع النزاهة ومكافحة الفساد

استعرض نائب رئيس الهيئة جمال قاش أهم انجازات الهيئة والتحديات التي تواجه عمل الهيئة نتيجة عدم انتظام الرواتب والدوام واغلاق المدن.

كما قدم ورقة عمل حول انعكاسات الأزمة الاقتصادية على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ومخاطر وآثار هذه الأزمة.

فيما تحدث رئيس اللجنة الوزارية للاصلاح، وزير النقل والمواصلات د. محمد الأحمد خلال الاجتماع حول آخر المستجدات المتعلقة بجهود الإصلاح الحكومي.

كما استعرض د. حمدي الخواجا التطورات المرتبطة بإعادة إعمار قطاع غزة وتوزيع المساعدات، فيما تحدث د. عمر رحال عن تدخلات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد والوقاية منه.

تنفذ الهيئة عدداً من اللقاءات **لطلبة الجامعات والكليات الجامعية** بهدف تعريفهم بمهام الهيئة واختصاصاتها، وتعزيز وعيهم بأهمية مبادئ الحوكمة والشفافية والنزاهة في المجتمع، ورفع وعيهم بآليات عمل الهيئة ودورها في انفاذ القانون والتدابير الوقائية وترسيخ مفاهيم النزاهة والمسؤولية المجتمعية في الوقاية من الفساد والابلاغ عنه.

حيث نفذت الهيئة لقاءات لطلبة جامعة فلسطين الأهلية، والجامعة العربية الأمريكية، وكلية مجتمع المرأة- الطيرة.

نفذت الهيئة عدداً من اللقاءات ضمن برنامج التوعية الوقائية الذي يستهدف منتسبي الأجهزة الأمنية، حول أشكال الفساد وآليات الابلاغ عنه في كل من محافظات(رام الله والبيرة، جنين، نابلس، بيت لحم.

ويهدف البرنامج الى تعزيز قدرات كادر الشرطة ورفع مستوى الوعي المؤسسي بمعايير النزاهة والشفافية، وتعزيز عمل كوادر الأجهزة الأمنية في مجال الشراء وادارة اللوازم واللوجستيات والرقابة عليها من الوقوع في شبهات الفساد.

معلومة بتفيدك

بإمكانك المشاركة في مكافحة الفساد من خلال عدة آليات توفرها الهيئة للابلاغ

وهي:

- الحضور الشخصي لمقر الهيئة.
- الاتصال هاتفياً على الرقم 139، أو إرسال الشكوى / الـبـلاغ عبر الفاكس على الرقم 00970 – 22424015.
- البريد الإلكتروني complaint@pacc.pna.ps
- الموقع الإلكتروني www.pacc.ps
- صفحة "هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية" الموثقة بالعلامة الزرقاء على فيس بوك.
- تطبيق (هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية) على الهواتف الذكية المحمولة للأندرويد والأيفون.
- من خلال تطبيق الواتس اب على الرقم 00970562777003.

استناداً لأحكام المواد 18 و19

من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته

فعلى كافة المواطنين ممن يمتلكون معلومات جدية أو وثائق بشأن جريمة فساد أن يقدموها إلى الهيئة، كما أوجب القانون قيام الموظف العام الذي علم بجريمة فساد أن يبلغ الهيئة عنها.

هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

رام الله / البالوع / شارع هيئة مكافحة الفساد

+970 2 242 4076/7/8

الخط الساخن: 139

00970562777003

PACC.PAL@

www.pacc.ps